تداعيات أزمة تايوان على أنماط التوازن الاستراتيجي في المنطقة العربية في ظل الصعود الصيني

أ.د. عفيف حيدر* الدكتور شادي شهيله** إلين غيث اسطنبولي***

(الإيداع: 10 كانون الأول 2025، القبول: 5 آيار 2026)

الملخص:

يسلط هذا البحث الضوء على الأزمة التايوانية بوصفها كاشفاً لتحولات ميزان القوى الدولي في ظل الصعود الصيني، وتقييم آثار هذه الأزمة على أنماط التوازن الاستراتيجي في المنطقة العربية، والسيناريوهات المستقبلية للأزمة التايوانية وأثرها.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للنظام الدولي ضمن إطار الواقعية البنيوية، والمنهج الاستدلالي.

هدف البحث إلى تحقيق عدة أهداف كان أهمها التعرف على تداعيات أزمة تايوان على أنماط التوازن الاستراتيجي في المنطقة العربية في ظل الصعود الصيني، وأهمية التحوط الاستراتيجي لدى القوى العربية الإقليمية في ظل التحول نحو تعددية قطبية.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها أن أزمة تايوان تمثل نقطة تحول في هيكلية النظام الدولي، إذ لم تعد مجرد صراع إقليمي بل أصبحت المحرك الرئيس لانتقال الثقل الاستراتيجي الأمريكي نحو شرق آسيا، مما أدى بنيوياً إل خلخلة التوازنات التقليدية في أقاليم أخرى ومنها المنطقة العربية، كما كشفت الدراسة أن القوى العربية الإقليمية (السعودية أنموذجاً) انتقلت من استراتيجية "التحالف العضوي" مع القطب الأوحد إلى استراتيجية "التحوط الاستراتيجي"، هذا السلوك ليث ليس انحيازاً للصين بل هو سلوك عقلاني يهدف لتعظيم المصلحة القومية وتجنب الانخراط في صراع القوى العظمى.

الكلمات المفتاحية: تايوان، أنماط التوازن، التحوط الاستراتيجي، المنطقة العربية.

* أستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط، اختصاص علاقات دولية، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية، سورية.

** أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط، اختصاص علاقات دولية، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية، سورية.

*** طالبة دكتوراه في قسم الاقتصاد والتخطيط، اختصاص علاقات دولية، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية، سورية.

The repercussions of the Taiwan crisis on strategic balance patterns in the Arab region in light of China's rise

Professor Dr. Afif Haider* Dr. Shadi Shahila Eleen Ghaith Istanbuli*****

(Received: 10 December 2025, Accepted: 5 May 2026)

Abstract

This research sheds light on the Taiwan crisis as a revealer of shifts in the international balance of power in light of China's rise, assessing the crisis's impact on strategic balance patterns in the Arab region, and exploring future scenarios for the Taiwan crisis and its effects.

The descriptive-analytical approach to the international system, within the framework of structural realism, and the inferential method were employed.

The research aimed to achieve several objectives, the most important of which were identifying the repercussions of the Taiwan crisis on strategic balance patterns in the Arab region in light of China's rise, and the importance of strategic hedging for regional Arab powers in the context of the shift towards multipolarity. The study reached a number of conclusions, the most important of which is that the Taiwan crisis represents a turning point in the structure of the international system, as it is no longer just a regional conflict but has become the main driver of the transfer of American strategic weight towards East Asia, which has structurally led to the disruption of traditional balances in other regions, including the Arab region. The study also revealed that the regional Arab powers (Saudi Arabia as an example) have moved from a strategy of "organic alliance" with the sole pole to a strategy of "strategic hedging." This behavior is not bias towards China, but rather a rational behavior aimed at maximizing national interest and avoiding involvement in the conflict of the great powers.

Keywords: Taiwan, balance patterns, strategic hedging, Arab region.

* Professor in the Department of Economics and Planning, specializing in International Relations, Faculty of Economics, University of Lattakia, Syria.

** Assistant Professor in the Department of Economics and Planning, International Relations Specialization, Faculty of Economics, University of Lattakia, Syria.

*** PhD student in the Department of Economics and Planning, specializing in International Relations, Faculty of Economics, University of Lattakia, Syria.

المقدمة:

يشهد النظام الدولي المعاصر تحولات بنيوية عميقة ناتجة عن صعود القوة الطموحة الساعية لتعديل ميزان القوى، وفي مقدمتها الصين.

وتعد أزمة تايوان "مختبراً جيوسياسياً" يكشف عن حدود القوة الأمريكية ومدى جدية التحدي الصيني للهيمنة، ومن منظور الواقعية البنيوية فإن هذا التنافس لا ينحصر أثره في شرق آسيا، بل يمتد ليعيد صياغة السلوك الاستراتيجي للقوى الإقليمية في المنطقة العربية، التي تجد نفسها مضطرة للمناورة في ظل بيئة دولية تتسم بالفوضى والمساعدة الذاتية.

كما تكتسب تايوان أهميتها بوصفها اختباراً لمصداقية الردع، ولمدى قدرة الصين على ترجمة قوتها الاقتصادية والتكنولوجية إلى نفوذ جيوسياسي فعال.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في رصد وتحليل العلاقة الارتباطية والسببية بين تصاعد حدة التوتر في مضيق تايوان (كمؤشر لصراع الهيمنة بين الولايات المتحدة والصين) وبين التحولات في سلوك القوى الإقليمية العربية تجاه توازنات القوى الدولية، وتتبلور المشكلة في السؤال الرئيس التالي:

كيف تؤثر أزمة تايوان كمتغير بنيوي في النظام الدولي على خيارات التحوط الاستراتيجي لدى القوى العربية في ظل السعي الصيني لتعديل ميزان القوى؟

أهمية البحث:

الأهمية العلمية: تكمن هذه الأهمية في تقديم مقاربة نظرية حديثة تستند إلى الواقعية البنيوية لتفسير كيفية انتقال أثر الأزمات عبر الأقاليم وتحديداً أثر أزمة تايوان على أنماط التوازن في المنطقة العربية، كما يساهم البحث في إغناء المكتبة العربية " بمفهوم التحوط الاستراتيجي" ليس كمجرد مصطلح سياسي، بل كآلية عقلانية تلجأ إليها القوى الإقليمية لضمان مصالحها في ظل نظام دولي يتسم بالفوضى.

الأهمية العملية: يوفر البحث رؤية تحليلية واضحة لصناع القرار في المنطقة العربية حول كيفية إدارة التوازنات في ظل الصعود الصيني مع تقديم نماذج واقعية مثل الحالة السعودية، في كيفية تنويع الشراكات الاستراتيجية، ورصد الانعكاس المباشر لأزمة تايوان على أمن الممرات المائية وسلاسل التوريد، وهو ما يساعد صناع المؤسسات المعنية في وضع استراتيجيات استباقية لمواجهة سيناريوهات تعثر التجارة العالمية.

أهداف البحث:

1- تحليل أزمة تايوان بوصفها متغيراً بنيوياً كاشفاً لتحولات ميزان القوى الدولي في ظل الصعود الاستراتيجي الصيني.

2- بيان كيفية انتقال آثار هذه الأزمة إلى البيئة الاستراتيجية العربية، وتحديد أنماط التوازن الاستراتيجي الناشئة في المنطقة العربية في سياق هذه التحولات.

3- التعرف على السيناريوهات المستقبلية للأزمة التايوانية وأثرها في أنماط التوازن الاستراتيجي في المنطقة العربية.

4- التعرف على آلية التحوط الاستراتيجي ودورها في نقل الأثر الاستراتيجي لأزمة تايوان إلى المنطقة العربية.

منهج البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ضمن إطار الواقعية البنيوية، بوصفها الأنسب لتفسير سلوك القوى الكبرى وانعكاساته على الأقاليم الطرفية، من خلال تحليل حجم التبادل التجاري الصيني–العربي مقابل الصفقات العسكرية الأمريكية خلال فترات توتر الأزمة.

كما تم اعتماد المنهج الاستدلالي الذي ينطلق من فرضيات الواقعية البنيوية لتحليل سلوك الدول في ظل فوضى النظام الدولي.

ولتحقيق الانضباط المنهجي تم تحديد متغيرات البحث كالآتي:

متغيرات البحث:

المتغير المستقل: أزمة تايوان (كمؤشر للصعود الصيني).

المتغير التابع: أنماط التوازن الاستراتيجي (التحوط الاستراتيجي) لدى القوى العربية.

أولاً: الإطار النظري والمفاهيمي:

1- مفهوم التوازن الاستراتيجي وأنماطه:

1-1- مفهوم التوازن الاستراتيجي:

يقصد بالتوازن بصفة عامة هو حالة الاستقرار أو التعادل فيما يتعلق بقياس القدرات الشاملة للدول أي القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية، أما الإستراتيجية فهي علم وفن استخدام القدرات الشاملة لدولة أو مجموعة من الدول لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأهداف والسياسات التي تسعى لاتخاذها تلك الدول سواء في زمن الحرب أو السلم.

وبناءً على ما سبق يمكن تعريف التوازن الاستراتيجي على أنه الحالة التي تتعادل أو تتكافأ أو تتوازن عندها القدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية لدولة أو مجموعة من الدول التي يجمعها إطار واحد مع غيرها ضمن هذا الإطار، حيث تكفل لها مواجهة التهديدات التي يمكن أن تتعرض لها سواء منفردة أو مجتمعة، وكذلك ردع المخاطر التي تتعرض لها، والقدرة على التحرك السريع لإعادة الاستقرار والتوازن عند اختلالها لتحقيق الاستقرار.

وارتبط أيضاً مفهوم التوازن الاستراتيجي بمفهوم توازن القوى الذي لازال يكتنفه كثير من الغموض عن الكثير من المتخصصين في العلاقات الدولية، حيث يفسره البعض بأنه نقطة تعادل بين قوتين متعارضتين، في حين يتعامل معه البعض الآخر على أنه سياسة دولية أو كسياسة إقليمية مقصودة لذاتها بحسابها آلية من آليات حفظ الاستقرار في النظام الدولي والإقليمي. (أبو أرشيد، 2021، ص5).

أما بالنسبة لتوازن القوى فهو: حالة تعادل نسبي أو تفوق نسبي في القدرات الشاملة بين طرفين متنافسين، ينشأ بطريقة تلقائية نتيجة التنافس أو الصراع بينهما لتحقيق التفوق أو الهيمنة في النسق الدولي أو الإقليمي، وأن التوازن لا يمثل سياسة أو هدف يسعى إليه الطرفين إلا في حالة اختلال هذا التوازن بينهما، وذلك لإعادة حالة التعادل أو التفوق النسبي بينهم. (يوسف، عبد النبي،2020، ص 15).

1-2- أنماط التوازن الاستراتيجي:

أ- التوازن الخارجي: وهي استراتيجية تقوم بها الدول لحشد الموارد الخارجية عبر تحالفات لمواجهة قوة صاعدة، وتحويل عبء الردع لدول أخرى كما في مفهوم توازن القوى.

وهذه التحالفات قد تكون ذات طابع سياسي ودبلوماسي كالتحالفات الإقليمية والوساطات بين الدول المتنازعة، وقد تكون ذات طابع اقتصادي أو مؤسسي مثل التبادل التجاري ومشاريع البنية التحتية والاستثمار المشترك كالاستثمار في مجال الطاقة.

ب– التوازن الداخلي: يعتمد على زيادة القدرات الداخلية للدولة مثل (زيادة الموارد العسكرية والاقتصادية) لزيادة قوتها النسبية في النظام الدولي.

ج– تمرير العبء والذي يعني: محاولة جعل دولة أخرى تتحمل مسؤولية مواجهة التهديد بدلاً من القيام بذلك بنفسها.

د– الردع أو فرض التوازن: تتولى القوى العظمى هنا المسؤولية المباشرة لمنع المعتدي من تغيير توازن القوى القائم، وهذا النمط من أنماط التوازن يسمى بالتوازن العسكري (الردعي) ويكون على شكل سباق تسلح أو ردع نووي أو تقليدي وإبراز التقدم في مجالات القوة العسكرية لمنع العدوان وإثبات القوة. (حميد، 2021، ص 2).

أما بالنسبة **لأشكال التوازن** فهي ثلاثة أشكال:

أ– متعدد الأقطاب: وهو وجود عدة قوى تعمل على موازنة بعضها البعض، وإن هذا النوع يخلق شكلاً من أشكال الاستقرار النسبي.

ب– ثنائي القطب: وهو وجود كتلتين رئيسيتين متوازنتين (مثل فترة الحرب الباردة).

د– التوازن الإقليمي: والذي يعني توازن القوى الفرعية داخل مناطق جغرافية محدودة، وتؤثر في التوازن الدولي العام.

2– نظرية الواقعية البنيوية وتطبيقها على الأزمة التايوانية:

2–1– نظرية الواقعية البنيوية:

ظهرت البنيوية في منتصف القرن العشرين بوصفها حركة فكرية حديثة، وتعد الواقعية الجديدة واحدة من أكثر النظريات المعاصرة في العلاقات الدولية، إذ هيمنت على نظرية العلاقات الدولية أثناء العقود الثلاثة الماضية، وبحسب (جون ميرشايمر) فأن الواقعية البنيوية تقوم على خمس افتراضات أساسية توضح بدقة جانباً مهماً من النظام الدولي (فاضل، 2011، ص 1):

أ– إن النظام الدولي فوضوي، ولكن هذا لا يعني أنه نظام مشوش أو تمزقه الاضطرابات.

ب– القوى العظمى تمتلك قدراً من القدرات العسكرية الهجومية التي يمكن من خلالها إلحاق الاذى والضرر ببعضها البعض، وتشكل الدول خطراً فعلياً على البعض، وتمتلك بعض الدول قوة عسكرية أكبر وأخطر.

ج– عدم التيقن من نوايا الدول الاخرى، إذ لا سبيل أمام الدول للتأكد من أن الدول الاخرى لن تستخدم قوتها العسكرية في مهاجمتهم، وهذا لا يعني أن الدول ذات نوايا عدائية، تكون الدول موجودة في النظام ولكن لا تمثل خطراً ولكن يصعب التأكد من نواياها والتكهن بها، فأسباب العدوان كثيرة، فضلاً عن أن النوايا تتغير سريعاً قد تكون نوايا الدولة غير خطرة اليوم وتصبح عدائية غداً.

د– أن هدف الدول هو البقاء والحفاظ على سلامة أراضيها واستقلالها (وهذا ما سنتحدث عنه في هذا البحث من خلال تمسك الصين ومحاولتها استعادة تايوان وضمها إلى أراضيها وذلك نتيجة تمسكها بمبدأ " الصين واحدة").

هـ– إن القوى العظمى فاعلاً عقلانياً وتدرك بيئتها الخارجية وتخطط للبقاء فيها، لأنها الفاعل الوحيد الذي يملك حق استخدام القوة العسكرية بصوره شرعية فيها. (ميرشايمر، 2012،).

وبناءً على فرضية الواقعية الهجومية لميرشايمر، فإن السلوك الصيني في تايوان يدفع الدول العربية لتبني استراتيجية تمرير العبء أو الموازنة الناعمة.

2-2- أنواع الواقعية البنيوية:

على الرغم من اتفاق الواقعيين حول الافتراضات الأساسية للنظرية الواقعية، إلا أنه ثمة بعض الاختلاف في وجهات النظر حول مقدار القوة التي تسعى لها الدول، وهذا الأمر كان سبباً في انقسام الواقعية وقاد هذا إلى ظهور اتجاهين فكريين هما:

أ- الواقعية الدفاعية:

هي إحدى صور الواقعية البنيوية التي تتماثل مع الواقعية التقليدية في نظرتها إلى الدول بوصفهم لاعبين عقلانيين وأساسيين في الشؤون الدولية، وأن الدول تسعى للحفاظ على أمنها، وهي تتفق مع الواقعية الهجومية بأن الدول تضع الأمن في مقدمة انشغالها ومركز اهتمامها، ولكن اختلفوا في تحديد أليات بلوغه. (الياس، سيتش، 2016).

ويعد (ستيفن والت) من أبرز دعاة الواقعية الدفاعية، إذ كان له دور كبير في وضع الأسس لنظرية توازن التهديد وسلوكيات الدول في أطارها.

يمكن تلخيص **أهم فرضيات الواقعية الدفاعية** بما يلي (الحطاب، 2025):

1- إن الدفاع بالنسبة للدول أسهل وأقل تكلفة من الهجوم وذلك لأن محاولة الدول للحصول على القوة الأكبر تخدم فيها أمنها ويجعل الأعداء في تضاعف قوتها ومن ثم تنعكس على تهديد أمنها.

2- إمكانية التعاون قائمة.

3- يمكن للدول تقليص حالة الفوضى الدولية وتهديد أمنها من قبل الأخرين وذلك عن طريق إنتاج الأسلحة الدفاعية.

4- يرى أنصار الواقعية الدفاعية أن الصراع أداة غير ضرورية في العلاقات الدولية.

5- لا يستطيع القادة التأكد من التحركات العدوانية من أي دولة، والتمييز ما إذا كانت هذه التحركات تعد فعلاً توسعياً نحو النظام القائم أو أنه مجرد عملاً وقائياً تهدف فيه الدولة إلى الحفاظ على أمنها. (بهولي، 2014).

ب- الواقعية الهجومية:

يعد (جون ميرشايمر) من أبرز الأكاديميين الذين عرضوا مفهوم الواقعية الهجومية باعتبارها:" المحرك الأساسي لسلوك الدول الكبرى هو الصراع من أجل البقاء، وأن البيئة الدولية التي تتسم بالفوضى جعلت من حاجة الدول في البقاء عاملاً مشجعاً لها في انتهاج سلوكاً عدوانياً. (مخلص، 2015).

وتختلف الواقعية الهجومية عن الواقعية الدفاعية في نظرتها إلى مقدار القوة التي تحتاجها الدولة، فالواقعيون الدفاعيون يرون أن البيئة الدولية لا تقدم حافزاً للدول لكي تسعى إلى زيادة قوتها، بل تدفع بالدول إلى الحفاظ على توازن القوة الموجودة، أما انصار الواقعية الهجومية فيرون أن النظام الدولي يضع في الدول دوافع لزيادة قوتها، على حساب منافسيها بهدف الوصول الى مرحلة الدولة المهيمنة في النظام، وتتوافق الواقعية الهجومية مع الواقعية التقليدية ل (مورغن ثاو) في تصورها حول أن القوى الكبرى تبحث دون كلل عن القوة، ومع ذلك فإنهما مختلفان حول طبيعة السلوك العدواني للدول، فالواقعية الهجومية ترجح حالة الفوضى في النظام الدولي إلى طبيعة المنافسة الأمنية بين الدول الكبرى في النظام الدولي، ولذلك يرى(ميرشايمر)"أن الدول تعمل على تعظيم القوة والتأثير والثروة لتصبح أكثر أمناً في عالم تسوده الفوضى، وأفضل طريقة لزيادة احتمالات بقاء هذه الدولة هي أن تصبح الأقوى وهذا ما تسعى إليه الصين (ميرشايمر، 2012، ص 38).

وبتطبيق الواقعية الهجومية على أزمة تايوان وتداعياتها نجد أنه إذا قمنا بتحليل دوافع الصين لاستعادة تايوان نرى أن لها عدة دوافع أولها أن الصين تؤمن بمبدأ الصين واحدة ولا تقبل بخسارة أي جزء من أراضيها والسبب الآخر والأهم هو زيادة قوتها من

أجل أن تكون دولة صاعدة ناجحة وقادرة على منافسة الدول الكبرى داخل النظام العالمي وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية كونها تنافسها على تايوان.

3- الأزمة التايوانية أهميتها وتداعياتها:

3-1- أهمية تايوان في الحسابات الاستراتيجية الصينية:

تتمتع تايوان بأهمية إستراتيجية في السياسة الصينية، فهي قضية مركزية وجزء أساسي منها، حيث أن الصين ترى أن بقاء تايوان في حالة انفصال عنها يعد بالنسبة لها انتقاصاً من هيبتها ومكانتها، كما أن عودتها إلى سيادتها يضمن لها تحقيق تقدم سياسي يوازي مكانتها المتصاعدة (البلاسي، 2022)، فتايوان تمثل نطاقاً حيوياً للصين، لأنها تشكل قاعدة استراتيجية لعمليات عسكرية محتملة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ضد الصين. (عامر، الربيعي،2018، ص 9).

وتمثل تايوان مصدر قلق للصين من عدة زوايا، أبرزها موقع الجزيرة الحيوي في المحيط الهادئ، ما يجعلها تتوسط اليابان شمالاً، والفلبين جنوباً، وهو ما يجعلها موقعاً حيوياً بالنسبة للأسطول والقواعد الأمريكية الأبرز في المنطقة، وهو ما يثير مخاوف الولايات المتحدة مما قد يعيق حضورها العسكري في هذه المنطقة لو استعادتها الصين. (Martin, 2013,p 3).

تكمن أهمية تايوان في موقعها الاستراتيجي الذي يربط شمال شرق آسيا بجنوبها والشرق الأوسط عبر مضيق تايوان وقناة باتشي، ولذلك فأن أي تغير في الأزمة التايوانية سواء كان لصالح الصين أو لصالح الولايات المتحدة سوف يؤثر بشكل كبير على التوازنات الموجودة في المنطقة العربية ويعمل على خلق نوع من الخلل.

تمثل قضية تايوان أهمية كبيرة وتعد مؤثراً قوياً على التوازن الاستراتيجي في منطقة آسيا وخصوصاً الخلاف بين الصين من جهة والولايات المتحدة وحلفائها ومن أبرزهم اليابان والفلبين من جهة أخرى، نظراً لتداخل المصالح والمنافسة بين الدول المذكورة، إذ تقع تايوان في منطقة استراتيجية مهمة، ولهذا فأن أي تغيير يجري في الوضع القائم من شأنه أن يتسبب في تهديد لتوازن القوى الموجود في تلك المنطقة (يونس، 2015، ص 155).

3-2- أهمية تايوان بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

تمثل تايوان أهمية خاصة عند صانع القرار السياسي الأمريكي وإحدى أهم أدوات الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة التي تسعى إلى بسط هيمنتها العالمية وإحدى مرتكزات سياستها الخارجية، إذ تسعى الولايات المتحدة إلى تأمين مصالحها الاستراتيجية على نطاق عالمي، وإن كسب تايوان حليفاً لها من شأنه تأمين تلك المصالح في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. (الشواف، 2016، ص 1).

وينبع الاهتمام الأمريكي بقضية تايوان انطلاقاً من الأهمية البالغة في تلك المنطقة إذ يمثل مضيق تايوان مع قناة (باشي) ممرين بحريين يربطان شمال شرق آسيا مع جنوب شرقها، لقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من استثمار قضية تايوان للتدخل في الشؤون الصينية. (شعراوي، 2018، ص 151).

وينبع الاهتمام الأمريكي بتايوان في محاولة استخدامها في تحجيم مكانة الصين في منطقة شرق آسيا، انطلاقاً من احتمالية تهديد الصين للمصالح الأمريكية في المنطقة، إذ تؤكد العديد من الدراسات على أن الصين ستشكل في المستقبل تحدياً كبيراً للولايات المتحدة ومصالحها الإستراتيجية. (حميد، 2021، ص 2).

ثانياً: الإطار العملي:

1- تداعيات الأزمة التايوانية على المنطقة العربية:

في إطار التنافس الإقليمي والدولي، تمكنت الصين مع بداية القرن الحادي والعشرين من بلورة حضور إقليمي فاعل ومؤثر في آسيا، وذلك عبر نجاحها بتوظيف قوتها وقدراتها الذاتية بدقة وحكمة وذكاء سعياً منها لتحقيق أهدافها وتأمين مصالحها، إذ تمكنت الصين من بلورة وضع إقليمي يميل فيه توازن القوى لصالحها على حساب باقي دول آسيا، وهذا التحول في ميزان القوى الإقليمي لصالح الصين سيمهد لها إلى التحول مستقبلاً إلى قطب عالمي رئيس ينافس الولايات المتحدة الأمريكية، ليس في آسيا فحسب بل على الصعيد العالمي. (إسماعيل، 2020، ص 299).

إن الأزمة التايوانية تؤثر وبشكل كبير على المنطقة العربية من عدة نواحي أمنية واقتصادية وسياسية وحتى تكنلوجية، تجاوزت بذلك المجال الجغرافي لتايوان لتمثل تهديداً مباشراً لمصالح المنطقة العربية وذلك انطلاقاً من الأهمية الاقتصادية والجيوسياسية للصين وتايوان، وكون أزمة تايوان تعد نقطة توتر جيوسياسي بين الصين والولايات المتحدة، وخصوصاً في ظل الصعود الصيني. أما بالنسبة لتداعيات الأزمة التايوانية على المنطقة العربية فقد أثرت على عدة نواحي أبرزها ما يلي:

1-1- من الناحية الاقتصادية:

- اضطراب التجارة العالمية: حيث يمثل مضيق تايوان ممر ملاحي حيوي، وإن أي نزاع قد يعطل الشحن الدولي ويؤثر على أسعار السلع، وهو ما يعاني منه العالم كله وخصوصاً المنطقة العربية.

- الاستثمار والديون: تعتمد الدول العربية بشكل كبير على الاستثمارات الخارجية وخصوصاً الصينية لذلك أن أي أزمة عالمية مثل الأزمة التايوانية تؤثر بشكل مباشر على هذه الاستثمارات وبالتالي تؤثر على قدرة الدول العربية في تسديد ديونها.

- بالنسبة لقطاع الطاقة: إن الصين هي المستورد الأكبر للنفط الخليجي، وإن أي صراع عسكري في تايوان بين الصين والولايات المتحدة قد يؤدي إلى توقف الإمدادات أو تدمير ناقلات النفط في شرق آسيا، مما يؤدي إلى انهيار ميزانيات الدول العربية المعتمدة على الطاقة، وإن الصراع في تايوان يهدد سلاسل التوريد العالمية لاسيما قطاع أشباه الموصلات (الذي تتفوق فيه تايوان) مما يدفع الدول العربية وخصوصاً الخليجية إلى تسريع توطين التكنلوجيا المتقدمة وبناء شراكات تقنية مع الصين بعيداً عن المظلة الأمريكية التقليدية (خيوان، 2022، ص 8).

- آمن الممرات المائية: إن مضيق تايوان يمر عبره أكثر من 50 % من حاويات التجارة العالمية وأن أي تعطيل فيه يشل حركة التصدير والاستيراد العربية من وإلى آسيا.

- بالنسبة للأسواق: إن الصدام العسكري في تايوان سوف يؤثر وبشكل سلبي على أسواق المال العالمية، كما إن الصين تعتبر الشريك التجاري الأكبر في المنطقة العربية فإن اي تغير يطرأ على الأزمة التايوانية سوف ينعكس بشكل كبير على المنطقة العربية.

1-2- من الناحية السياسية والاستراتيجية:

بالنسبة لموازين القوى: إن الصراع بين الصين التي تسعي لتوحيد أراضيها بضم تايوان والولايات المتحدة التي تدعم تايوان يغير موازين القوى العالمية مما قد يؤثر على تحالفات دول المنطقة وخصوصاً عندما تصبح الدول العربية مجبرة على الاختيار بين تحالفاتها مما قد يؤثر على سياستها الخارجية. (الجنابي، 2021، ص 1).

دفع التوتر الصيني– الأمريكي الدول العربية إلى تعزيز سياسة "تنويع الشركاء" والتي تقوم على تبني استراتيجيات توازن دقيق تقوم على تجنب الانخراط في صراع المحاور أو بمعنى أدق اتباع سياسة" الحياد المرن" مع التركيز على استثمار التنافس الدولي بما يعزز استقلاليتها. (عبد الله، 2023، ص 20).

إن هذا التحول أدى إلى إعادة صياغة مفهوم التوازن من كونة تبعية لقطب واحد إلى تعددية انحيازية تخدم المصالح الوطنية العربية مما يفرض واقعاً جيوسياسياً جديداً.

– تزايد النفوذ الصيني: إن دول المنطقة العربية مضطرة للموازنة بين علاقاتها الاقتصادية مع الصبن باعتبارها الشريك التجاري الأكبر في المنطقة والتزاماتها الأمنية مع الغرب، وبالتالي إن الصين تعمل على استغلال هذه النقطة من أجل زيادة نفوذها في المنطقة العربية مما قد يعزز عندها الرغبة في تغيير النظام الدولي وتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط وخصوصاً عن طريق مشاريع البنية التحتية.

مما سبق يمكننا التوصل إلى نتيجة مفادها أن أزمة تايوان أثرت وبشكل كبير على التوازنات الاستراتيجية الموجودة في المنطقة العربية بنقلها من التبعية لقطب واحد الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعددية قطبية تمثل الصين الصاعدة قطب منافس للولايات المتحدة في هذه المنطقة مما يؤثر وبشكل مباشر على نوع النظام العالمي الجديد.

2– التحوط الاستراتيجي كآلية لانتقال الأثر الاستراتيجي لأزمة تايوان من شرق آسيا إلى الشرق الأوسط وأثرها على أنماط التوازن العربي (السعودية نموذجاً):

تمثل قضية تايوان أهمية كبيرة لما لها من تأثير على أنماط التوازن الاستراتيجي في العالم وخصوصاً في المنطقة العربية، وذلك بسبب الصراع الكبير بين الصين والولايات المتحدة وحلفائها على تايوان من جهة وعلى المنطقة العربية من جهة أخرى، وذلك نظراً لتداخل المصالح والمنافسة بين الدولتين للسيطرة على المنطقة العربية، وتايوان تقع في منطقة استراتيجية مهمة، ولهذا فإن أي تغيير يجري في الوضع القائم من شأنه أن يتسبب في تهديد توازن القوى في المنطقة العربية.

إن هذا التنافس الكبير أثر وبشكل عميق على أنماط التوازن العربي، حيث تتبنى القوى الإقليمية العربية الكبرى مثل (السعودية، الإمارات، مصر) استراتيجيات جديدة من أجل الحفاظ على مصالحها الوطنية في ظل النظام العالمي الجديد متعدد الأقطاب، وقد ساهمت أزمة تايوان في دفع السعودية كدولة إقليمية إلى تبني التحوط الاستراتيجي كنمط بديل للتبعية، وبسبب التوترات المتصاعدة في مضيق تايوان، لم يعد الأثر الاستراتيجي ينتقل عبر المواجهة العسكرية المباشرة فقط بل من خلال عدة آليات يرتبط من خلالها شرق آسيا بالشرق الأوسط وهذه الآليات يعد أهمها "التحوط الاستراتيجي" وسنتحدث عن التحوط الاستراتيجي الذي اتبعته السعودية وما هو أثر هذه الاستراتيجية على أنماط التوازن. (البديري، 2024).

آلية التحوط الاستراتيجي: يقصد بـ "التحوط الاستراتيجي " Strategic Hedging " أن تتعاون الدولة مع مصدر التهديد لأمنها الوطني لتجنب التهديدات أو الدخول في صراعات غير متكافئة (وهو ما يطلق عليه التوازن الناعم)، وفي الوقت نفسه تتبنى عناصر من التوازن "الصلب" في مواجهة الدولة المهددة من خلال الانخراط في تحالفات مع القوى المنافسة وزيادة مقدراتها العسكرية وغير العسكرية. وهذا يعني أن استراتيجية التحوط تتضمن خليطاً من التعاون والصراع حيث تمكن استراتيجيات التحوط الدول التي تطبقها من الانخراط في تعاون اقتصادي وسياسي واجتماعي مع الدولة المهددة. (محمد، 2023، ص 20).

وبدلاً من الموازنة الصلبة التي قد تستفز الشريك الأمريكي، تتبنى القوى العربية استجابةً لضغوط النظام الدولي استراتيجية "الموازنة الناعمة" هذا السلوك يجد تبريره في النظرية الواقعية كآلية لتقييد الهيمنة المنفردة، حيث تسعى الدول العربية لتعميق الشراكة مع الصين في ملفات التكنلوجيا والطاقة كأداة لتعظيم المساعدة الذاتية وضمان البقاء في بيئة دولية تتسم بالفوضى وعدم اليقين.

وإذا ما أردنا الحديث عن التحوط الاستراتيجي الذي اتبعته الدول العربية لتتجنب الآثار السلبية لأزمة تايوان نلاحظ بعض من هذه الدول تسعى إلى تبني سياسة الحياد النشط حيث ترفض استخدام أراضيها أو قواعدها في أي صراع يخص تايوان مقابل استمرار الاستثمارات الصينية والحماية الأمريكية. (العنزي، 2022).

وبعض هذه الدول تسعى للدخول في تكتلات اقتصادية حيث نجد أن مصر والسعودية والإمارات تعمل ضمن تكتل البريكس ككتلة واحدة لضمان عدم تسيس النظام المالي العالمي في حال فرض عقوبات على الصين بسبب تايوان.

وقد تبنت السعودية استراتيجية التحوط الاستراتيجي كنمط سياسي واقتصادي بديل للتبعية بهدف تعزيز استقلاليتها وقوتها، **ويمكن تحديد آثار هذه الاستراتيجية التي اتبعتها السعودية بما يلي:**

أ- الحياد المرن: إن هذا النمط لا يعني الانعزال بل الهدف منه تجنب الاستقطاب الدولي، وذلك عن طريق اتخاذ موقف الحياد تجاه الأزمات الكبرى في العالم وخصوصاً التي تتنافس عليها الدول الكبرى مثل الأزمة التايوانية والتي تتنافس عليها الولايات المتحدة والصين.

فمثلا في هذه الحالة فأن الدولة التي تتبع هذا النوع من الحياد يسمح لها وضعها لأن تكون حليفاً أمنياً لأمريكا، وشريكاً تجارياً ضخماً للصين، ففي هذه الحالة تحافظ السعودية على تدفق الاستثمارات من كل الجهات.

ب- تنويع الشراكات: لجأت الكثير من الدول العربية وخصوصاً السعودية إلى تعدد الشركاء فلم يعد الغرب هو المكان الوحيد لتدفق الاستثمارات والتكنولوجيا والأسلحة إليها فقد توجهت إلى العديد من الشركاء الاستراتيجيين مثل كوريا الجنوبية والهند وخصوصاً الصين التي تعد الشريك الاستراتيجي الأول للسعودية، حيث قامت السعودية أيضاً باستضافة القمة العربية الصينية في الرياض لتؤكد أن الصين شريك استراتيجي لا غنى عنه. بالنسبة لصفقات الأسلحة كانت السعودية المستورد الأكبر في العالم للأسلحة الأمريكية حيث كانت تنفق سنوياً ما يقارب 80.3 مليار دولار، وبعد ذلك تحولت السعودية من الاستيراد إلى التصنيع. (معهد ستوكهولم، 2020).

كما عملت أيضاً على تنويع مصادر السلاح فأصبحت تستورد من فرنسا والصين، وقامت أيضاً بالانضمام إلى تكتلات اقتصادية مثل تكتل بريكس الذي انضمت إليه رسمياً عام 2024.

أما بالنسبة للتكنلوجيا والذكاء الاصطناعي فقد قامت الدول الخليجية وخصوصاً السعودية بالاعتماد على تكنلوجيا تابعة لشركة (هواوي) لبناء شبكات الجيل الخامس(5G) لأنها أقل تكلفة وأسرع في التنفيذ، وبالمقابل قامت الدول الخليجية بفصل شبكات الاتصالات المدنية التي تديرها (هواوي) عن الشبكات العسكرية التي تعتمد على تكنولوجيا غربية وخصوصاً كونها تعتمد على الأسلحة الغربية كنوع من أنواع الموازنة مع أمريكا.

كما عملت الدول العربية على استثمار قدراتها الذاتية فمثلا السعودية طورت نموذجاً لغوياً ضخماً باللغة العربية ليكون بديلاً عن شات جي بي تي، وهو نموذج "عزام". (زهران، 2025، ص 15).

ج- إعادة ترتيب التحالفات: حيث لم يعد التحالف محصور مع أمريكا أو روسيا بل هناك نوجه قوي من قبل الدول العربية نحو قوى صاعدة وخصوصا الهند والصين، حيث عملت السعودية على بناء تحالفات دفاعية وتقنية مع هذه الدول كنوع من التأمين الاستراتيجي ضد تقلبات السياسة الأمريكية، فانتقلت الدول العربية بذلك من التبعية إلى المصالح المتبادلة، وإن إعادة ترتيب

التحالفات جعلت السعودية دولة مفصلية بحيث لا يمكن لأي مشروع سواء كان أمريكي أو صيني أن ينجح في المنطقة العربية دون المرور بها.

د- استقرارية القرار السياسي: حيث عملت هذه الدول على فك الارتباط والعلاقة بين الأمن والاقتصاد حيث كان سابقا القرار السياسي لهذه الدول يتأثر بدول كبرى خارجية نتيجة الحاجة إلى الحماية العسكرية من قبل هذه الدول، وقد استفادت الدول العربية من عدة عوامل ساعدتها في تحقيق استقرار القرار مثل أمن الطاقة نتيجة امتلاكها لكمية كبيرة من الطاقة وتحقيقها أمنها الطاقوي حيث انعكس ذلك على ثباتها السيادي.

كما أنه لا يمكن فصل أمن تايوان عن أمن الخليج العربي، فالصين تستورد نحو 40% من نفطها من الشرق الأوسط، ومعظم هذه الإمدادات تمر عبر مضيق "ملاكا" الذي سيكون نقطة خنق في حال نشوب صراع في تايوان.

إن تبني استراتيجية التحوط في الأزمات الدولية (لاسيما الأزمة التايوانية) تمكن الدول المتحوطة (كالسعودية) من تحقيق الأمن والنفوذ، ومد فضائها الاستراتيجي، وتنويع شركائها، وبما أن العلاقات الدولية ترجمة سلوكية لإداء الفواعل الدوليين، سواء باستخدامهم القوة الذكية أو بمستوى أكثر من القوة الصلبة، وتمنح استراتيجية التحوط فترة زمنية تراها هذه الدول ضرورية لتطوير قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية وحتى العسكرية، ليكون بمقدورها ردم أو تقليل الفجوة بينها وبين القوة المهيمنة.

ويمكننا القول أن أزمة تايوان لا تؤدي إلى خلق فراغ استراتيجي في المنطقة بل تؤدي إلى إنهاء عصر القطبية الواحدة، وإعادة هندسة لأدوار الدول الكبرى في المنطقة العربية.

3- السيناريوهات المستقبلية للأزمة التايوانية وأثرها على أنماط التوازن الاستراتيجي في المنطقة العربية:

يمكن رصد ثلاثة سيناريوهات مستقبلية للأمة التايوانية:

3-1- استمرار الواقع الراهن والبقاء عليه:

إذ يتمسك كلا الطرفين بالمساعي السلمية لحل القضية دون أي تدخل خارجي، وبالتالي فإن هذا السيناريو هو الأكثر ترجيحاً ومن المؤشرات المهمة الدالة على استمرار الوضع الراهن هي: تركيز الصين على استكمال تطوير منظومتها العسكرية والاقتصادية في الوقت الراهن، بالإضافة إلى الدعم الأمريكي لتايوان سياسياً، إذ أعطت الولايات المتحدة الحق لنفسها بالدفاع عن تايوان في حالة استخدام الصين القوة العسكرية ضد تايوان.

3-2- اندماج تايوان مع الصين:

ينطلق هذا السيناريو من فرضية مفادها أن مسألة إعادة تايوان إلى الصين تعد من أهم الأهداف الإستراتيجية الصينية، إذ تمثل هذه الخطوة بالنسبة للصين عامل قوة من شأنه تعزيز مكانتها الإقليمية في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، مما يقلل من الهيمنة الأمريكية في تلك المنطقة وتجعل الصين طرف قوي منافس لها وبالتالي حدوث خلل في التوازن الاستراتيجي الموجود في تلك المنطقة. (منصور، 2022، ص 2).

ولكن انطلاقاً من تحليل المؤشرات الحالية الموجودة فأن احتمالية حدوث هذا السيناريو في المرحلة الراهنة وارد جداً وذلك بسبب توتر العلاقات الأمريكية الصينية وخصوصاً في نهاية عام 2025 وذلك نتيجة الرسوم الجمركية الكبيرة المفروضة من قبل الطرفين.

3-3- انفصال تايوان واستقلالها:

يعد هذا السيناريو من أسوأ السيناريوهات الممكن حدوثه لحل قضية تايوان، لأن ردة الفعل الصينية المتوقعة هي استخدام القوة العسكرية لمنع هذا الأمر، وبالتالي احتمالية حدوث صدام مباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية لاعتبارات جيوبوليتيكية وهذا ما

تتجنبه الصين، وبالمقابل فإن تايوان تخشى هذا السيناريو أيضاً لأن ذلك سيؤدي إلى فقدان المكتسبات التي حققتها تايوان ومنها التقدم الاقتصادي والحماية الأمنية التي توفرها الولايات المتحدة الأمريكية لها. (الجنابي، 2021، ص12).

مما سبق يمكننا القول انه في حالة التصعيد العسكري في تايوان من قبل الصين فأن ذلك سوف يرفع العقوبات على الصين من قبل الولايات المتحدة وبالتالي سوف تتأثر الاقتصاديات في الشرق الأوسط، كما أن ذلك سوف يخلق نوع من الحرب الباردة بين الصين والولايات المتحدة مما يعني أن المنطقة العربية أمام تعددية قطبية غير مستقرة وبالتالي تغيير وخلل في التوازنات الاستراتيجية الموجودة.

وإذا ما أردنا توظيف رؤية" جون ميرشايمر"(الواقعية الهجومية) فأن مخاوف الدول العربية تنسجم من تداعيات أزمة تايوان مع رؤية ميرشايمر حول مأساة سياسة القوى العظمى، إذا أن سعي الصين لفرض هيمنتها الإقليمية في بحر الصين الجنوبي سيؤدي حتماً إلى نقل الثقل العسكري الأمريكي.

هذا الفراغ الاستراتيجي المتوقع في الشرق الأوسط هو المحرك الأساسي لتبني الدول العربية لسياسة "التحوط الاستراتيجي" لتجنب الوقوع ضحية لصراع القوى العظمى.

الخاتمة:

واخيراً بناءً على ما سبق في هذه الدراسة يمكننا القول إن أزمة تايوان لم تعد مجرد صراع إقليمي حول السيادة في شرق آسيا، بل أضحت" مختبراً بنيوياً" كشف عن حدود القوة الأمريكية وطموحات التمدد الصيني، وهو ما وضع القوى العربية أمام استحقاق استراتيجي لم يعد معه خيار الانحياز المطلق لقطب واحد كافياً لضمان الأمن القومي.

وقد أثبتت الدراسة أن تبني الدول العربية لاستراتيجية التحوط الاستراتيجي ليس مجرد رد فعل مؤقت بل هو سلوك عقلاني ينسجم مع افتراضات الواقعية البنيوية التي تحتم على القوى الإقليمية تعظيم المساعدة الذاتية في ظل نظام دولي يتسم بالفوضى، وإن النجاح العربي في توظيف الثقل الاقتصادي الصيني كموازنة ناعمة تجاه الضغوط الأمريكية، يعكس تحولاً في بنية التفكير السياسي العربي من التبعية الأمنية إلى المناورة الجيوسياسية.

وفي الختام، ترى الدراسة أن استقرار المنطقة العربية في ظل الصعود الصيني المحفوف بالأزمات (كما في تايوان) مرهون بمدى قدرة صانع القرار العربي على الموازنة بين مقتضيات الشراكة الاقتصادية مع الشرق والضرورات الأمنية المرتبطة مع الغرب، وإن مستقبل التوازن الاستراتيجي العربي سيبقى مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بمدى نضوج القطبية الثنائية الناشئة.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

توصلت الدراسة من خلال التحليل المنهجي المعتمد على فرضيات الواقعية البنيوية إلى النتائج الآتية:

1-بنيوياً: أثبت الدراسة أن أزمة تايوان تمثل نقطة تحول في هيكلية النظام الدولي، إذ لم تعد مجرد صراع إقليمي بل أصبحت المحرك الرئيس لانتقال الثقل الاستراتيجي الأمريكي نحو شرق آسيا، مما أدى بنيوياً إل خلخلة التوازنات التقليدية في أقاليم أخرى ومنها المنطقة العربية.

2-سلوكياً (التحوط الاستراتيجي): كشفت الدراسة أن القوى العربية الإقليمية (السعودية أنموذجاً) انتقلت من استراتيجية "التحالف العضوي" مع القطب الأوحد إلى استراتيجية "التحوط الاستراتيجي"، هذا السلوك ليث ليس انحيازاً للصين بل هو سلوك عقلاني يهدف لتعظيم المصلحة القومية وتجنب الانخراط في صراع القوى العظمى.

3–وظيفياً: أظهرت النتائج أن" الدبلوماسية الاقتصادية" و" التعاون التكنلوجي مع الصين" يُستخدمان من قبل الدول العربية كأدوات للموازنة الناعمة تجاه أمريكا وذلك لتقليل الاعتماد المفرط على المظلة الأمنية الأمريكية التي أصبحت مثقلة بتحيات" المجال الحيوي" في مضيق تايوان.

4–مستقبلياً: استخلصت الدراسة أن استمرارية أزمة تايوان في حالة" اللاحرب واللاسلم" تمنح القوى العربية هامش مناورة أوسع لتعزيز مكانتها كقوى مرجحة في النظام الدولي متعد الأقطاب الناشئ، بينما يمثل سيناريو المواجهة العسكرية الشاملة تهديداً خطيراً لسلاسل التوريد العربية ستوجب تنويع الشراكات الأمنية والاقتصادية.

التوصيات:

1– ضرورة مأسسة "التحوط الاستراتيجي العربي" عبر بناء رؤية موحدة تجاه التنافس الصيني–الأمريكي، لضمان عدم تحول المنطقة العربية إلى ساحة لتصفية الحسابات الدولية.

2– تعزيز الاستقلالية الاستراتيجية في مجالات الطاقة المتجددة والتكنلوجيا الدقيقة، لتقليل الحساسية تجاه أي عقوبات دولية قد تنتج عن تصعيد عسكري في شرق آسيا.

المراجع:

1– أبو أرشيد، أسامة، المنافسة الجيواستراتيجية الأمريكية – الصينية على نظام عالمي جديد، سلسلة تقييم حالة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص 5.

2– إسماعيل، ذياب خليل، دور السياسة الأمريكية في ضبط التوازنات الإقليمية في شرق آسيا: الصين واليابان نموذجاً، مجلة العلوم القانونية والسياسية، بغداد: جامعة ديالي، كلية القانون العلوم السياسية، المجلد التاسع، العدد الأول، 2020، ص 299.

3– الياس، جوانيا، وسيتش، بيتر، "أساسيات العلاقات الدولية"، دمشق، دار فرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016، ص 76–77.

4– البديري، كرار أنور، مناورة التحوط الاستراتيجي "تضييق فجوة القوة وتعظيمها بين الصين والواليات المتحدة"، ط1 بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2024.

5– البلاسي، محمد، 2022، مضيق تايوان: أزمات تنذر بمواجهة عسكرية بين أمريكا والصين، موقع صحيفة الوطن المصرية، على الرابط التالي: https://bit.ly/3PCsDQA

6– الجنابي، صباح جاسم محمد، أثر المتغير الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية الصينية تجاه تايوان، برلين، المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى،2021، ص1.

7– حميد، عمار كريم، ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا: دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح، بيروت: مركز الرافدين للحوار، الطبعة الأولى، 2021، ص2.

8– خيوان، عصام، صناعة اشباه الموصلات ومعركة التنافس الجيوسياسي بين واشنطن وبكين، العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2022، ص 8.

9– زهران، إيمان، التنافس التكنلوجي ودوره في تغيرات النظام الدولي دراسة حالة التنافس الصيني الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، 2025، ص 15.

10– شعراوي، سالي نبيل، العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي، دار العربي للنشر والتوزيع، ط 1، القاهرة، 2018 ص 151.

11- الشواف، عبد المعين، الصين المارد القادم من الشرق، ط 1، دار الشواف للنشر والتوزيع، الرياض، 2016، ص 1.

12- عامر، ياسين، والربيعي، عبد الجبار، واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي: القيود والفرص، رسالة ماجستير، عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2018، ص 9.

13- عبد الله، أحمد، الصراع الصيني الأمريكي وتأثيره على التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، المجلد 58، العدد 231، 2023، ص 20.

14- عبير، بهولي، "النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الامنية دراسة لحالة الغزو الأمريكي للعراق في 2003"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2014، ص 88.

15- علاء هادي الحطاب، التقاطع والالتقاء بين الواقعية البنيوية والهجومية الدفاعية مقالة منشوره على منصة الحوار المتمدن- العدد: 6083 ، تاريخ الزيارة 30\12\2025 على الرابط: https://2u.pw /pu tmc

16- العنزي، عدنان عبد الله، التحوط الاستراتيجي في السياسة الخارجية للدول الصغيرة: دولة الكويت دراسة حالة، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية، جامعة القاهرة، 2022.

17- فاضل، أيسر محمد، البنيوية المفهوم والتأثير، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 11، كلية الآداب، جامعة تكريت، 2011، ص1.

18- محمد، منى، تأثير الصراع في بحر الصين الجنوبي على البيئة السياسية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، مجلة السياسة والاقتصاد، ص 20، 2023.

19- مخلص، منعم خميس، الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية الافتراضات والتصنيفات والأسس، مجلة دراسات دولية، العدد 59، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2015، ص 233.

20- معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، 2020، على الرابط: www.mirataaijazeera.org

21- منصور، شادي عبد الوهاب، استفزاز بيلوسي: أهداف واشنطن من تصعيد الصراع مع الصين حول تايوان، سلسلة تقديرات المستقبل، أبو ظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 1601، 2022، ص 2.

22- ميرشايمر، جون، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة: مصطفى محمد قاسم، السعودية، جامعة الملك سعود للطباعة والنشر، 2012، ص38.

23- يوسف، أحمد، وعبد النبي، محمد، تطور مفهوم وتطبيقات توازن القوى في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 220، المجلد 55، 2020، ص 15.

24- يونس، مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 155.

25- Martin D. Mitchell.(2017),Taiwan and China: A geostrategic reassessment of U.S. policy, Comparative Strategy, Taylor & Francis, October 2017,p.3.